التشغيل في تونس ومحدّدات الانتداب: دراسة ميدانية على عيّنة جامعية

الطيب الطويلي(*)

أستاذ في علم الاجتماع وروائي تونسي.

«البطالة: مرض اجتماعي فجّر ثورة»

كانت الثورة التونسية بمثابة المحرار الحقيقي الذي يمكن عبره أن نقيس خطورة مسألة التشغيل، والوضعيات المتفجرة التي يمكن أن تخلّفها حالات اللاشغل، والتي وصلت إلى ذروتها في حالة الثورة التونسية التي كانت فيها حالات البطالة الأتون الذي ارتكض فيه الانفجار الاجتماعي والسيكولوجي الذي خلّفته هذه الظاهرة. وهذا ما يفسر أن الشعار الأساسي للثورة التونسية كان «التشغيل استحقاق يا عصابة السرّاق»، والذي جعل من التشغيل الهدف الأساسي الذي توافقت حوله كل القوى السياسية والاجتماعية التونسية.

«العاطلون يعيشون حالة من الإذلال تمنعهم من إقامة علاقات طبيعية مع الآخرين، والبطالة تُعاش في حالة من التقوقع الذي يحطم شبكة العلاقات العادية، وهو يؤدي غالباً إلى قطع الروابط العائلية، ويمنع من المشاركة بعنفوان في الحياة الاجتماعية» (De Coster et Pichault, 1998: 192). والبطالة تؤثر تأثيراً مباشراً في حدوث بعض الأمراض الاجتماعية عبر عاملين اثنين: **الأول** أمراض القلب والأوعية الدموية والكلى، و**الثاني** الانتحار ومعدل الوفيات، كما أن الانخفاض في الدخل يؤدي إلى سوء التغذية (Poulin-Simon et Bellemare, 1983: 102). ولقد تم تفصيل تأثيرات البطالة العضوية في الأفراد في دراسة لازارسفيلد (Lazarsfeld) الشهيرة التي قام بها في الثلاثينيات من القرن العشرين (Lazarsfeld, 1932) حول العاطلين في قرية مارينثال (Marienthal) النمساوية، واستمر في تحليل تأثيرات البطالة النفسية والعضوية في عاطلي هذه القرية حتى السبعينيات من القرن العشرين (Jahoda, Zeisel and Lazarsfeld, 1971 and 2009) ليثبت أن البطالة هي داء حقيقي ذو بعد نفسي وآخر عضوي.

وقد قال بيير بورديو في المقدمة التي أفردها للنسخة الفرنسية لكتاب عاطلي ماريونتال (Jahoda, Zeisel and Lazarsfeld, 1982): «إن أحاسيس الإهمال والإحباط، والرؤيا

(*) البريد الإلكتروني: touilitayeb@yahoo.fr.

الغامضة التي تغمر هذه المجموعة من الأفراد العاطلين، والمحرومين لا فقط من حقهم في النشاط وحقهم في الأجر، ولكن من سبب يمكنهم من أن يكونوا اجتماعيين»، وهذا ما يحيلنا إلى البطالة، وهو ورم حقيقي لم يكن مجرد عامل من عوامل اندلاع الثورة التونسية فحسب، وإنما كان العامل الرئيسي، والشرارة الأساسية.

وتعتبر الثورة التونسية التجربة الأهم بين مختلف الثورات العربية، فهي مهد الشرارة الأولى لما تلاها من ثورات، وهي الوحيدة التي اتخذت وجهة سياسية تأسيسية راديكالية، وهي كذلك أكثر التجارب التي تطرح بشكل قوي سؤال المضمون الثقافي للثورة (الأحمر، ٢٠١١). وهذا التفرّد الاستراتيجي والاجتماعي للثورة التونسية كان التشغيل، وهو العامل الأساسي الذي طبع لحظة الانطلاق، وهو المحرك الأساسي في المسار الانتقالي، وهو كذلك الدينامو المحرك لحظة إعادة البناء.

ورغم أن التشغيل هو الشغل الشاغل المعلن لسياسات كل الحكومات التونسية التي تعاقبت بعد الثورة، فإن الأزمة بقيت على حالها، إذا لم نقل إنها زادت في التفاقم، ولم نرَ من الاقتصاديين حلولاً حقيقية للحدّ من الأزمة الشغلية التي تتنامى حدّتها، وبخاصة أننا نلاحظ أن التنظيرات حول التشغيل والبطالة تكون في الأغلب منضوية في الإطار الاقتصادي، ويتم تجاهل الجانب الاجتماعي والسوسيولوجي الذي يجب أن يكون في قلب التحليلات، لأن بناء أو إعادة بناء المجتمع العامل هي عملية اجتماعية تأخذ منابعها من تطور المجتمع (Maruani et Reynaud, 2004).

فالشغل يعتبر مساهماً في بناء الهوية الوطنية للمواطن، وتحقيق دمجه في المجتمع، أما البطالة فتمسخ شخصية الفرد، وتنمّي نسبة ظاهرة الانحراف فيه، كما أن لها دوراً مباشراً في تمزيق النسيج الاجتماعي وتفكيك البنية الاجتماعية. وهو ما يفسر أن البطالة كانت على الدوام السبب الأساسي للاحتجاجات الاجتماعية التي بلغت ٢٩٧٩٦ حركة احتجاجية بين سنتي ٢٠١١ و٢٠١٢، و٢٨٨٤ حالة غلق طرق خلال هاتين السنتين. أما حالات حجز وسائل النقل، فقد بلغت ١٤٥ حالة سنة ٢٠١١ و٣٢٤ حالة سنة ٢٠١٢ (وزارة الداخلية التونسية، ٢٠١٢).

وهذه الأرقام تشير إلى أن الفرد العاطل يكون معرّضاً لانتكاسة نفسية تفرزها خيبة الأمل التي تصيبه بعد بذل الجهود والمال لسنوات طوال من أجل التخرّج، وما يرافق هذه السنوات من انتظارات لفرص العمل وإثبات الذات. وانسداد آفاق الفرص في وجه الشباب العاطل في مقابل فتحها أمام شباب آخرين ـ لسبب أو لآخر ـ يؤدي إلى تعميق الانتكاسة النفسية التي سبق ذكرها بحيث تتحول إلى اختلاجات دفينة تزداد تطوّراً كلما ازدادت فترة البطالة.

صحيح أن الثورة التونسية لا يمكن دراستها سوسيولوجياً بمعزل عن اعتبارها «ظاهرة كلية» مفهوماً ومنهجاً (موس، ٢٠١١)، باعتبار أن هذه الثورة هي ثورة متعددة الأبعاد، يختلط فيها البعد الاقتصادي بالثقافي، وبالديني، ويختلط فيها الجانب الرمزي بالقانوني والإنساني، حيث تترابط الأبعاد السببية بعضها ببعض.

وقد يميل البعض إلى اعتبارها ظاهرة اجتماعية ذات بعد أنثروبولوجي عميق عجزت النظريات السوسيولوجية الحديثة في تحليل الثورات عن إسقاط تنظيرها على الثورة التونسية. وأن الثورة التونسية والثورات العربية، بشكل عام، لا يمكن تناولها سوسيولوجياً إلا عبر التحليل الخلدوني للعصبية، بوصفها محرك الثورات وتجديد السلطان والإطاحة بالدول وإعادة بنائه (المازقي، ٢٠١١).

ولكن هذا لا يجعلنا نتجاهل أن الثورة التونسية هي ثورة فريدة تاريخياً، وأنه لا يمكننا دراستها انطلاقاً من تنظيرات وميكانيزمات التحليلات القديمة للثورات، وبمعزل عن اعتبار أن ظاهرة البطالة وأزمة التشغيل هي الإشكالية الأساسية التي ساهمت بشكل مباشر في تفجير الثورة.

والسؤال هنا يطرح حول مدى قدرة السوسيولوجيا على التخفيف من حدّة البطالة، وعلى التدخل في المسألة التشغيلية ومحاولة إيجاد مسار نظري يمكن عبره تقديم رؤية جديدة للتشغيل تكون فيه المحدّدات الأساسية لمنح الوظيف أو إحداثه هو في الانتظارات الاجتماعية للمجتمع التونسي؟ وحول ما إذا كان هناك فئة اجتماعية ما تؤثر فيها البطالة أكثر من غيرها، سواء كانت هذه الفئة ذات محدد عمري أو جنسي أو أي محدد آخر؟

أولاً: دوافع اختيار الموضوع وإشكالية البحث

١ ـ الدوافع

هذا البحث هو امتداد لرسالة الدكتوراه التي قدمتها حول «التعليم والتشغيل في تونس»، وقد لاحظت أثناء قيامي بالبحث ملاحظتين مهمتين:

ـ الملاحظة **الأولى** التي توصلت إليها هي أن جميع البحوث والمراجع السوسيولوجية لم تقدم حلاً حقيقياً لأزمة البطالة، وهي حتى لا تقدم طريقاً للحلّ، مثلما هو تصور موس لدور السوسيولوجيا، التي وإن لا تقدم حلولاً عملية، يجب عليها على الأقل أن تقدم معنى لفعل عقلاني (Mauss, 1927).

ـ الملاحظة **الثانية** تتمثل بأن البحث الميداني الذي قمنا به أوصلنا إلى أن هناك تصوّراً مجتمعياً للتشغيل، ورؤية لتوزيع إحداثيات الشغل يمكن أن تكون متعلقة بمحدّدات المجتمع التونسي وتصوراته الاجتماعية والعقدية والدينية.

٢ ـ الإشكالية

مع ازدياد الفترة الزمنية للبطالة تتعمّق الأزمة المالية والنفسية بالنسبة إلى العاطل، وترمي المشاكل الاجتماعية بكلكلها عليه، وينغرس مخلب الفقر والحاجة والشعور بالنقص حيال المجتمع، وتتحول نظرة العاطل إلى أبناء جيله من المتحصّلين على عمل إلى نظرة مَرَضيّة.

ومن هُنا يتم خلق هوّة بين الشباب العامل والشباب العاطل، وإنماء مواقف جديدة يتبنّاها العاطل لأول مرة، كالحقد أو الشعور بالنقص، وبالتالي تجد الدولة نفسها في مواجهة خلل كامل في المنظومة الاجتماعية لديها (الطويلي، ٢٠٠٣: ٨٠ ـ ٩٢).

فالعمل يُبعد عنا ثلاث آفات كبرى: القلق، والحاجة، والرذيلة (Voltaire, 1759 and 1994: 242)، والشغل هو مقوّم أساسي من مقوّمات حقوق الإنسان، وهو يحفظ المكانة الاجتماعية، فلا كرامة للفرد من دونه، ولا تماسك لمجتمع تتمسك البطالة بتلابيبه، حيث تتجاوز قضية التشغيل والبطالة حدودها المَرئية المتمثلة بكون شريحة من السكان القادرين على العمل يفشلون في العثور على عمل داخل المنظومة الاقتصادية بحكم الارتفاع في طلبات اليد العاملة في مقابل محدودية في عروض الشغل، إلى أبعادها الكامنة والراجعة إلى الهشاشة النفسية للعاطلين وتشعّب وضعيتهم، حيث يجد العاطل نفسه ضمن مجتمع محفوف بالإنتاجية، وسط مجموعة من الأفراد القادرين على كفالة أنفسهم مادياً والمتميّزين بقدرتهم على التعويل على أنفسهم، في مقابل تغلغل العاطل في تبعية مفروضة لوليّ يتولى أمره مادياً. هذه التبعية المَقيتة بالنسبة إلى الفرد تجعل منه فريسة لتشنّجات حياتية واجتماعية عِدّة من شأنها أن تساهم في مَيْله إلى بعض الظواهر الاجتماعية السلبية، والبحث عن الحلول، مثل ظاهرة الهجرة غير الشرعية أو السرقة أو الانحراف، وما إلى ذلك من الظواهر التي يرزح تحتها كاهل المجتمع.

ولكن هذه التشنّجات النفسية والاجتماعية، هل تطال كل العاطلين على القدر نفسه، أم أن هناك فئات معينة تمسّها البطالة بأذى أكثر من غيرها؟ وهل أن لعامل الجنس دوراً حقيقياً في حدّة البطالة ووطأتها على المجتمع التونسي؟

وفي ضوء هذا ترد مشكلة الدراسة الحالية التي تتساءل عن إمكان التفريق الجنسي بين نوعين من البطالة: بطالة ذكورية، وأخرى أنثوية، وإذا كانت بطالة الذكور هي الأشد تأثيراً في المجتمع التونسي، وإذا صحّ هذا الفرض، فكيف يمكننا إيجاد معادلة منطقية بين عاملي الجنس والكفاءة يمكن عبرها تحقيق انتظارات المجتمع التونسي في مسألة التشغيل؟

٣ ـ الفرضية

بما أنه لا يستقيم البحث السوسيولوجي من دون بناء فرضية الفرضية التي تُعتبر المحرك المبدئي للمسيرة المنهجية للباحث، ويُستعان بها في البحث الاجتماعي لتفسير الوقائع والظواهر الاجتماعية، وكذلك تحديد وجهة الدراسات العلمية وتحقيق أهدافها، ولكن مع الحذر، كما يرى مورتون، لأن الوقائع الواهية (Les Pseudo-faits) تُفشي مشاكل واهية، ومن الضروري لعالم الاجتماع أن يتيقّن من أن الأحداث قد وقعت بالفعل قبل أن يشرحها بفرضية من الفرضيات. والخطر الكبير في علم الاجتماع أن الناس يتخيّلون بيُسر أنهم يعرفون المجتمع الذي يعيشون فيه، حيث تكمن الصعوبة بالنسبة إلى الباحث الاجتماعي في أنه قد يتوصل إلى النتيجة التي يعرفها الجميع، أو في أنه قد يسقط في فخ الأحكام المسبقة (Grawitz, 1996: 361).

فالتمايز بين الذكر والأنثى هو مسألة راسخة في المخزون الاجتماعي الشرقي، وبخاصة على مستوى الإنفاق والقوامة اللذين يعتبران جانبين مهمين من جوانب السلطة، التي غالباً يتمّ اعتبارها خاصية ذكورية، فالثقافة والمعرفة واللغة تعبّر جميعها عن هيمنة الرجال على النساء، وعن موافقتهن الظاهرة أو الخفية على هذه الهيمنة (بلعربي، ١٩٩٠: ٨٤). ويعتبر مصطلح «الرجولة» وحده كفيلاً بالدلالة على هذه الهيمنة الذكورية، باعتبار أن المتّفق على الرجولة أنها قدرة معيدة للإنتاج، جنسية واجتماعية، لكن أيضاً على أنها قابلية للصراع وممارسة العنف، وبالتعارض مع المرأة لكون فضيلتها هي بالتتالي عذرية وإخلاص، فإن الرجل (حقيقة رجلاً) هو ذاك الذي يشعر بأنه ملزم بأن يكون في مستوى الإمكانية التي أتيحت له لزيادة شرفه في البحث عن المجد والتميز في المجال العام (بورديو، ٢٠٠٩: ٨٣ ـ ٨٤).

ميّز بيير بورديو بين تمظهرين للشرف: شرف أنثوي مقتصر على العفّة الجسدية، وشرف ذكوري يتعلق بالمقدرة على النجاح الاجتماعي، بما في ذلك القدرة على الإنفاق والتميّز في العمل، وبالتالي فإن حاجة الذكر النفسية والاجتماعية إلى العمل تفوق حاجة الأنثى، وتداعيات البطالة عليه أشد وأقسى.

ولقد انطلقنا في تناولنا لهذه الدراسة من فرضية أن البطالة هي أشد وطأة عندما يتعلق الأمر بالذكور، وأنه عندما نحاول التقليص من حجم المجتمع الذكوري العاطل، فهذا من شأنه أن ينقص من احتقان المجتمع، ومن قابليته للانفجار.

ثانياً: الإطار النظري للدراسة

من المستحسن إقامة قواعد نظرية أصلية من المنطلق، وهو ما يسمح بحسن توجيه البحث عن الأسباب التوضيحية أو العوامل المفسرة للظاهرة موضوع البحث. والواضح أن هذه العناصر النظرية ليست مسلّمة منذ البداية بأنها صحيحة حتماً، وإنما تصلح بخاصة بأن تكون قاعدة للإحالة أو الاختبار الشرعي (Javeau, 2001: 87)، ولا سيَّما خاصة إذا ما تعلّق الأمر بالمنظومة التعليمية في علاقتها الوظيفية بالنسق التشغيلي، حيث يتسم هذا الموضوع بالتعقيد على مستوى تعدد أدوار المنظومة التعليمية من ناحية، وعلى مستوى تدخل عوامل خارجية في ما يتعلق بإدماج الخريجين في سوق الشغل.

تسعى المنظومة التعليمية إلى القيام بدورها المتمثل بإفراز الرأسمال البشري المؤهل لدمجه في سوق الشغل بحسب الكفاءة والتخصّص، ومن المفترض أن تتم العملية التشغيلية وفق شروط تفاضلية يتمّ التمييز عبرها بين المترشحين إلى الوظيفة، ولكن الدرب إلى التشغيل صار محفوفاً بعوامل أخرى دخيلة أصبحت تحدد المسار التشغيلي، بحيث إن المؤهّل العلمي لم يعُد هو الفيَصل في عمليات الانتداب، وأصبح الحديث داخل المجتمع التونسي عن ظواهر اجتماعية سلبية تفشّت وأصبحت تتدخل في العملية التشغيلية، مثل استعمال الوساطة أو تحكيم القرابة العائلية أو الجهويات في التشغيل.

هذه العلاقة بين التشغيل وشروطه، هي علاقة غير سوية، والدليل على ذلك أنها أدت إلى الانفجار الاجتماعي الأقوى والأكثر حدّة في تاريخ تونس، على الأقل على مستوى القرن الماضي. ولذا، فمن الواجب على العلماء أن يجدوا صيغاً أخرى يمكن عبرها بلورة معادلة بين الجانب التشغيلي والجانب الاجتماعي بحسب خصائص المجتمع التونسي ومحدّداته، وبخاصة إذا حدّدنا أن مفهوم التشغيل لا يتوقف على المعنى الاقتصادي للكلمة بما هو قيمة إنتاجية. فالمفهوم **الأول** يقتصر على ذكر الشروط المادية لكل حياة بشرية، أما **الثاني** فهو مفهوم من مفاهيم المادية التاريخية، إذ هو يسمح بتصور الشروط التي ينمو في ظلها مجتمع محدّد (ابن سوسان ولابيكا، ٢٠٠٣: ٩٤٨).

والمجتمع التونسي بمحدّداته الشرقية، وبطابعه الذكوري الذي سمّاه عبد الوهاب بوحديبة «الإمبريالية الذكورية» التي تميل إلى أفضلية الجنس الذكري وأحقيته بالعمل والإنفاق (بوحديبة، ٢٠٠٠)، يمكن أن يمثل عاملاً مهماً. كما أن من أهم أسباب عدم المساواة في التشغيل بين المرأة والرجل، هي في أن المرأة تنجب الأطفال، وهذا الأمر يأخذ منها مجهوداً بدنياً وذهنياً كبيراً (Maruani, 2011)، وهو ما يمكن اعتباره معطى سوسيولوجياً أكثر تعبيرية في مجتمعنا التونسي الذي يحكمه، كما أشرنا، العامل الذكوري الذي يبقى من المحدّدات المعبّرة في هذا المجتمع.

ثالثاً: الإطار المنهجي للدراسة

١ ـ منهج الدراسة

منهج الدراسة كمّي، ويعتمد على المسح الاجتماعي في العيّنة، وفي ما يتعلق بالتقنية المُعتمَدَة لاختيار العيّنة، فقد تم استخدام طريقة «الكوتا» التي ترتكز بالأساس على النسب في المجتمع الأصلي.

٢ ـ أداة جمع البيانات

أما طرق جمع البيانات فعديدة، وأهمّها الملاحظة والمقابلة والاستبيان (Cloyg, 1988: 37-65)، وقد اعتمدنا على أداة الاستبيان. وللقيام بإعداد استمارة الاستبيان، يتوجّب علينا اتّباع عدّة خطوات ضرورية تتمثّل بـ:

أ ـ تحديد نوع المعلومات التي نرغب في الحُصول عليها.

ب ـ تحديد شكل الأسئلة وصياغتها وتسلسلها.

ج ـ اختبار الاستمارة قبل تطبيقها على المبحوثين.

د ـ تنسيق الاستمارة وإعدادها في صورتها النهائية.

٣ ـ مجالات الدراسة

أ ـ المجال البشري

تتكوّن عيّنة هذه الدراسة من ٣٠٠ مبحوث، وجميع أفراد العيّنة من الشبان الذين تراوح أعمارهم بين العشرين والخمس والثلاثين سنة، وهُم إمّا طلبة يدرسون في إحدى السنتين النهائيّتين قبل التخرّج، أو طلبة في المرحلة الثالثة.

ب ـ المجال الزمني

وهو يختصّ بالفترة الزمنية المتعلقة بإجراء الدراسة الميدانية، وهي تتمثل بمرحلتين:

المرحلة **الأولى** استغرقت ثلاثة أشهر، ودامت من بداية أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ إلى مُوفّى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وقمنا فيها بالاقتصار على استجواب مئة مبحوث.

والمرحلة **الثانية** قمنا فيها بتوسيع حجم العيّنة وتحيينها بحسب الإحصاءات الجديدة، وقد استغرقت ثمانية أشهر، وقمت خلالها باستجواب مئتي مبحوث، ودامت من بداية نيسان/أبريل إلى موفّى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

ج ـ المجال المكاني

تم تطبيق الدراسة في تسع جامعات موجودة في تونس العاصمة، هي كالآتي: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية في تونس، المدرسة العليا للعلوم والتقنيات في تونس، المعهد العالي للتصرّف في تونس، كلية الحقوق والعلوم السياسية في تونس، المعهد العالي للعلوم الإنسانية في تونس، معهد العلوم الإنسانية والتطبيقية في تونس، معهد بورقيبة للغات الحيّة، كلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية في تونس، المعهد العالي للغات في تونس.

د ـ عيّنة الدراسة

بلغ حجم العيّنة ثلاثمئة مبحوث، وقد وقع بناء العيّنة بحسب عدة متغيّرات:

ـ متغير الصفة

طبقت الدراسة الميدانية على عيّنة من الشباب الخريجين العاطلين أو الطلبة في السنوات النهائية للتخرّج.

ـ متغير الجنس

تمثل الإناث في تونس ٢, ٦٤ بالمئة من مجموع الخريجين العاطلين في تونس سنة ٢٠١١، وهذا التوزيع للعاطلين من العمل من ذوي مستوى التعليم العالي بحسب الجنس نبيّنه في الجدول الرقم (١):

الجدول الرقم (١)
مجموع الخريجين العاطلين في تونس

	الجنس		المجموع
	ذكر	أنثى	
النسبة المئوية	٣٥,٨	٦٤,٢	١٠٠
العدد	٧٢,٤٠٠	١٢٩,٩٠٠	٢٠٢,٣٠٠

المصدر: «المسح الوطني حول السكان والتشغيل لسنة ٢٠١١،» **إحصاءات تونس** (المعهد الوطني للإحصاء) (٢٠١٢).

ويلاحظ وجود خطأ في الإحصاءات الموجودة في المسح، حيث إنه ذكر أن مجموع العاطلين من العمل من بين حاملي شهادات التعليم العالي هي ٢٠٢,٤٠٠، في حين أنه عند تدقيقي للأرقام المجدولة وجمعها تبيّن أن المجموع يساوي ٢٠٢,٣٠٠.

وقد حاولنا أن نسعى إلى تطبيق هذه النسب على مجتمع البحث، فكان التوزيع النسبي للطلبة والخرّيجين العاطلين لمجتمع البحث بحسب الجنس كما يظهر في الجدول الرقم (٢):

الجدول الرقم (٢)
توزيع أفراد العيّنة بحسب الجنس

	الجنس		المجموع
	ذكر	أنثى	
النسبة المئوية	٣٥,٨	٦٤,٢	١٠٠
العدد	١٠٧	١٩٣	٣٠٠

رابعاً: الدراسة الميدانية

١ ـ محدّدات الحصول على وظيفة

لاحظنا في إطار بحثنا أن الحصول على وظيفة ليس مرتبطاً بمستوى الخريج وتفوّقه بقدر ما هو مرتبط بمحدّدات أخرى أصبح الخريج يأخذها في الحسبان. ومن هنا يمكننا أن نستنتج أن الطالب لم يعُد يعير بالاً لعامل الكفاءة وتطوير القدرات التنافسية بقدر ما صار يهتمّ بعوامل أخرى يرى أنها أكثر تأثيراً في عملية الحصول على عمل.

وقد رصدت عيّنة البحث أن ٥٤ بالمئة من أفرادها ينتظرون أن يحصلوا على عمل من طريق الوساطة أو الرشاوى، وهذا يثبت أن الأساليب غير الشرعية في عملية التمهين موجودة حقاً، وهي موجودة بشكل مؤثر وفعّال في نفوس الطلبة والخريجين. وباعتبار أن

نسبة الذين ينتظرون الحصول على عمل بالطرق الشرعية لا تتعدّى ١٩ بالمئة، فإننا نستنتج أن عـدد الطلبة والخريجين الذين يلتمسون الرشاوى والمحسوبية في انتظاراتهم التشغيلية يمثّل ضعفَي عدد الطلبة الذين ينتظرون العمل بطريقة شرعية.

ويرى ٨٠ بالمئة من جملة المبحوثين أنه لا يمكنهم الحصول على وظيفة عبر المسالك الرسمية للتشغيل، وهذا ما يشير إلى أن الفساد متغلغل بشكل كبير في المجتمع التونسي، وحتى في ذهن التونسيين الخريجين والمتعلمين الذين من المفترض أن يكونوا خاليي الذهن من هذه الشوائب، وأن النسبة المرتفعة للمبحوثين، الذين يعتبرون أن التشغيل لن يكون إلا عبر بوابة غير رسمية، تشير إلى أن أربعة أخماس عيّنة البحث مسلّمة باستشراء الفساد، ومستعدة للتعايش معه، وغير مستعدة لاتخاذ مواقف أخلاقية ضده، وهو ما يحيلنا على رؤية «مورتون» (Merton) للفساد التي تقول إن تبنّي مواقف أخلاقية إزاء فساد الأجهزة السياسية يؤدي إلى أن تغيب من بالنا الشروط الهيكلية التي تفرز المساوئ الحقيقية التي يجب رفضها من الأساس (Merton, 1965: 131-132).

وما يثيرنا هو ما ورد في الجدول الرقم (٣) من أن ١١ بالمئة من أفراد العيّنة، وهم من النساء، ينتظرن حصولهن على عمل بطريقة أخرى، وغالباً ما تكون هذه الطريقة ذات بعد جنسي، حيث أشارت بعضهن إلى إمكان إقامة صداقة مع المنتدب أو الزواج معه، فهناك ثلاث من المبحوثات اللواتي قلن إن أسهل طريقة للحصول على وظيفة هي كالآتي: «نحطّ الحطة قبل ما نمشي»، وهي عبارة تونسية تشير إلى ضرورة تبرّج المرأة واعتمادها على مفاتنها من أجل توفير حظوظها في التشغيل.

وبالتالي، فإن الحضور الجنسي يمثل عاملاً حاضراً في العملية التشغيلية، على الأقل في أذهان شريحة مهمة من المجتمع التونسي. ونقدم في ما يلي الجدول الرقم (٣) الممثل للتوزيع النسبي لمجتمع البحث بحسب انتظارات طريقة الحصول على عمل:

الجدول الرقم (٣)

التوزيع النسبي لعيّنة البحث بحسب انتظارات طريقة الحصول على عمل

طريقة الحصول على عمل	التكرار	النسبة المئوية
مكتب الشغل	٢٩	٩,٧
أحد الأصدقاء	٥١	١٧
أحد الأقارب	٣٩	١٣
دفع مبلغ مالي	٦٠	٢٠
المناظرات الحكومية	٥٨	١٩,٣
الاختبارات للدخول في شركة خاصة	٣١	١٠,٣
طرق أخرى	٣٢	١٠,٧
المجموع	٣٠٠	١٠٠

ويتبيّن أن الوسائط والرشى والقرابة العائلية لهـا حضور قوي في مخيال الطالب والخريج التونسي، وتتخذ مكاناً مهماً في توقعاته وانتظاراته التشغيلية، حيث إن نصف حجم العيّنة يرى أن حصوله على عمل لا يمكن أن يكون إلا عبر وساطة أو رشوة. وهذا قد يعبّر عن انعدام ثقة الطـالب التونسي في المؤسسات التشغيلية، وينمّي سلبيات عديدة لديه، مثل التواكل وعدم السعي نحو التميز والتفوق. ولعل ضعف الارتباط بين التعليم والتشغيل في صـوره الشرعية يقـلل من حفز الطالب على الاجتهاد، ويزيد من الظواهر السلبية، كـالغش في الامتحان أو غـيرها.

الجدول الرقم (٤)

التوزيع النسبي لأفراد العيّنة بحسب الخوف من البطالة

	الذكور	النسبة المئوية	الإناث	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية
خائف من البطالة	٧٨	٧٢,٩	٩٢	٤٧,٧	١٧٠	٥٦,٧
غير خائف من البطالة	٢٩	٢٧,١	١٠١	٥٢,٣	١٣٠	٤٣,٣
المجموع	١٠٧	١٠٠	١٩٣	١٠٠	٣٠٠	١٠٠

إلا أن هناك ٣٩,٣ بالمئة فقط من إجمالي حجم العيّنة ينتظرون الحصول على عمل بالطرق القانونية، وهو ما يشير إلى أن العلاقة بين التعليـم العالي والمنظومة التشغيلية ضعيفة فـي وسائلها الطبيعية الشرعيـة، وتغلب عليها غيوم من الطفيليات المقيتة، كالرشى والمحسوبية والقرابة، الأمر الذي يعكّر السيرورة الطبيعية المفترضة لانتقال الطالب من وضع التعليم إلى وضع التشغيل.

٢ ـ الخوف من البطالة في نفسية الشاب التونسي

في ما يتعلق بالتخوّف من البطالة، نلاحظ أن نسبة تخوّف الذكور من البطالة هي أكثر كثيراً من تخوف الإنـاث، حيث إن ما يقارب ثلاثة أربـاع حجم العيّنة من الذكور يخشون البطالة، في حين أن أقل من نصف حجم العيّنة من الإنـاث يخافها. ونلاحظ أن نسبة التخوّف من البطالة عالية في صفوف الذكور، وذلك رغم أن احتمال إدماج الذكر في المنظومة التشغيلية تفوق ١,٧٥ مـرة احتمال إدمـاج الأنثى (Lakhoua, 2008-2009 :23)، ورغم أن الفارق في معدل البطالة بين الذكور والإناث يزداد ارتفاعاً، وبخاصة إذا ما تعلق الأمر بالمستوى التعليمي، حيث مر من ١١,٣ نقطة سنة ٢٠٠٥ إلى ٢٠ نقطة سنة ٢٠١١، وهذا طبعاً لمصلحة الذكور (Mouldi, 2010: 5).

ورغم هذه الأفضلية لجنس الذكور في التشغيل، إلا أن نسبة التخوّف من البطالة هي أرفع كثيراً في صفوف الذكور، وهو ما يشير إلى أن البطالة هي هاجس حقيقي يشغل بال الذكر من قبل حتى أن يتخرج، وأن يدخل فعلياً في مرحلة البحث عن عمل. وهذا يمكن تفسيره في رغبة الذكور في ممارسة هيمنتهم الذكورية، وتتأكد ممارسة هذا «الحضور المعترف به كونياً

للرجال في موضوعية البنى الاجتماعية وبنى الإنتاج وإعادة الإنتاج البيولوجي والاجتماعي، وفي منح الرجل النصيب الأوفر» (بورديو، ٢٠٠٩: ٦٠)، وهو الجنوح نحو تحقيق الذات مادياً واجتماعياً، من دون أن ننسى مبدأ القوامة المتجذّر في الشعوب الإسلامية، والتي لها أكثر من بعد.

٣ ـ الأفضلية بين التشغيل والزواج في نظر مجتمع البحث بحسب متغيّر الجنس

تبيّن الدراسة الميدانية أن هناك اختلافاً جوهرياً على مستوى الاختيار بين العمل والزواج عندما يتعلق الأمر بجنس المبحوث، فـ ٩٤,٤ بالمئة من الذكور على اختلاف اختصاصاتهم الأكاديمية واختلاف جذورهم البيئية، يرون أن الشغل بالنسبة إليهم أهم من الزواج، وهذا أمر منطقي ومعقول باعتبار أن المجتمع التونسي تحكمه ثلاثة عوامل أساسية:

أ ـ المرجعية الإسلامية الذي يعتبر مفهوم القوامة مفهوماً مفصلياً فيها، يكون للرجل فيها واجب الإنفاق على المرأة، وفي صورة انتقاص هذا المفهوم تكون هناك موازاة انتقاص للرجولة من حيث المخيال الإسلامي التونسي.

ب ـ المرجعية الاجتماعية التي تحكمها الأعراف والعادات التي تحكم المجتمع، فالرجل من واجبه إبّان زواجه أن يجلب لها الذهب والأثاث وغير ذلك من مستلزمات الزواج. وقد تختلف هذه الشروط من بيئة اجتماعية إلى أخرى، لتصل في بعض مناطق الساحل أو جزيرة جربة إلى مشروطية ذهبية كبيرة يجب على الرجل أن يجلبها للعروس.

ج ـ المرجعية القانونية التي وإن تجنّدت إبّان الاستقلال لتعزيز مفهوم المساواة وتطبيقه، إلا أنها تبقى محافظة على مبدأ القوامة التي تجبر الرجل على الإنفاق على المرأة أثناء الزواج، وحتى بعد الطلاق. وقد تصل «النفقة» التي يمكن للرجل أن يدفعها إلى طليقته في تونس إلى ما يقارب نصف المرتب في بعض الحالات.

الجدول الرقم (٥)

التوزيع النسبي لأفراد العيّنة بحسب الجنس والاختيار بين العمل والزواج

	الذكور	النسبة المئوية	الإناث	النسبة المئوية
اختيار الزواج	٦	٥,٦	١٣٩	٧٢
اختيار العمل	١٠١	٩٤,٤	٥٤	٢٨
المجموع	١٠٧	١٠٠	١٩٣	١٠٠

أما بالنسبة إلى الإناث، فيبرز البحث أن ٧٢ بالمئة من المبحوثات يخترن الزواج على العمل، أي أن التشغيل بالنسبة إليهن هو أمر ثانوي إذا ما تعلق الأمر بإيجاد زوج. ولعل عيّنة الدراسة تبيّن بوضوح أن مسألة التشغيل تختلف أهميتها باختلاف الجنس، فهي مسألة

مفصلية حياتية بنسبة ٩٤,٤ بالمئة لدى الذكور، في حين أنها تعتبر مسألة هامشية بنسبة ٧٢ بالمئة لدى الإناث.

ورغم أن هناك أزمة حقيقية هذه الأيام في تشغيل الإناث، حيث إن نسبة بطالة الإناث في تونس وصلت إلى مستوى قياسي، وهو ٢٨,٢ بالمئة في مقابل ١٥,٤ بالمئة للذكور، ولكن السؤال الذي يطرح هنا هو: هل تخلّف بطالة الإناث أزمة اجتماعية مماثلة لبطالة الذكور، أم أن بطالة الذكور أشد وطأة وتأثيراً في النسيج والسلم الاجتماعيَّين عموماً؟

٤ ـ توقع ردود أفعال عيّنة البحث مع وضعيات اللاشغل بحسب متغير الجنس

يختار ٥٤,٢ بالمئة من إجمالي المبحوثين الذكور الهجرة إلى الخارج في حالة عدم الحصول على شغل، في حين أن ١٩,٧ بالمئة فقط من الإناث يعتمدن هذا الخيار. ويعتبر هذا الخيار خياراً تأزيمياً، وبخاصة بعد ما شهدناه إبان الثورة من أسراب للهجرة غير الشرعية ساهمت في مزيد تفجير الوضع الاجتماعي في تونس، وفي تعكير العلاقات مع الدول الأوروبية. كما أنها تمثل في أغلب الحالات حلاً كارثياً يصل بمسألة التشغيل إلى أشد المشاهد السوداوية والكارثية التي تصل بالمهاجر غير الشرعي إلى إلقاء نفسه بين براثن الموت أو في غياهب السجون الإيطالية.

ونلاحظ هنا أن أكثر من نصف حجم العيّنة من الذكور اختاروا هذا الحل السوداوي، في حين لم تتجاوز نسبة الإناث الـ ١٩,٧ بالمئة.

وهناك معطى آخر مهم أفرزته هذه الدراسة يتمثل بأن ١٧,٨ بالمئة من إجمالي المبحوثين الذكور صرّحوا أنهم يفضلون البحث عن حلول أخرى، وكانت هذه الحلول في الأغلب حلولاً عنيفة، مثل: «آخذ حقي بالقوة» أو «أبيت أمام وزارة التشغيل إلى أن يوظفوني» أو «أسرق»، وقد يصل العنف إلى أقصاه عند ستة من المبحوثين الذين أجابوا بـ «أسافر إلى سورية»، وآخر قال ببساطة: «أصبح سلفياً».

وهذه الإجابات، وإن تبيّن أنها تبطن منسوباً من العنف، ولكنها تبطن نوعاً من التوصيف السوسيولوجي للمسألة، الذي يجعل التشغيل مسألة مفصلية عند الذكور لا يتوانى الفرد عن أن يلقي بنفسه في بحر الهجرة أو دمار الحرب السورية، أو يستعدّ لأن يغيّر حتى لونه السياسي أو معتقده الديني في بعض الأحيان.

ففي حالة أن يكون ٥٤,٢ بالمئة من إجمالي حجم العيّنة، وهو ما يناهز نصف مجتمع المبحوثين من الذكور، يرون أن الحلّ يتمثل بالهجرة إلى الخارج، فهذا مؤشر على أن التفكير في الهجرة إلى الخارج ينضوي تحت إطار نسق فكري: «أن هناك تياراً فكرياً (Courant d'opinion)، أو دفعاً جماعياً (Poussée collective) يفرض على الأفراد هذا التركيز على ظاهرة معيّنة» (Durkheim, 2013: 13).

وبالنسبة إلى الإناث، فكان الجواب في الغالب أنهن سيلجأن إلى الزواج بنسبة ٣٧,٨ بالمئة، أما الـ ٥,٢ بالمئة من الإناث اللواتي أجبن بأنهن سيبحثن عن حلول أخرى، وهن

خمس مبحوثات، فقد كانت الحلول بالنسبة إلى أربعة منهن إغوائية جنسية بتشغيل مفاتنهن وطرقهن الإغرائية لإثارة صاحب الوظيفة، لكن واحدة فحسب كان جوابها عنيفاً بأن قالت إنها سوف تضطر إلى الاعتصام وقطع الطرق.

نلاحظ أيضاً أن ٧٥,١ بالمئة من إجمالي حجم هذه العيّنة من الإناث اخترن التعامل بطريقة سوية إزاء حالة اللاشغل، مثل مواصلة البحث عن عمل في تونس أو القبول بعمل أقل من المستوى العلمي، أو الزواج، ولكن ٢٨ بالمئة فقط من المبحوثين الذكور أفادوا بأنهم يقبلون بأن تكون ردود أفعالهم عادية وقابلة للوضع التشغيلي التونسي. ولهذين النسبتين أكثر من دلالة، إذ تعكس أن ثلاثة أرباع المجتمع الأنثوي له ردّ فعل خانع وراضٍ في حالة البطالة، أما ٧٢ بالمئة من مجتمع البحث الذكوري فكان ردّ فعله رافضاً وغير قابل لفكرة البطالة، إذ وصل تفكيره أحياناً إلى مجاوزة حلّ الهجرة إلى الخارج أو ما يتعارف عليه بـ «الحرقة» إلى ردود أفعال أكثر عدوانية كنا قد فصلناها آنفاً.

الجدول الرقم (٦)
التوزيع النسبي لأفراد العيّنة بحسب الجنس
ورد الفعل إذا حصلت حالة بطالة مطوّلة

	الذكور	النسبة المئوية	الإناث	النسبة المئوية
الهجرة إلى الخارج	٥٨	٥٤,٢	٣٨	١٩,٧
استمرار البحث في تونس	٩	٨,٤	٤٣	٢٢,٣
اللجوء إلى شخص للإنفاق (الزواج مثالاً)	٠	٠	٧٣	٣٧,٨
اللجوء إلى عمل أقل من المستوى العلمي	٢١	١٩,٦	٢٩	١٥
البحث عن حلول أخرى	١٩	١٧,٨	١٠	٥,٢
المجموع	١٠٧	١٠٠	١٩٣	١٠٠

هذه العدوانية في التعامل مع البطالة هي حكر على الذكور، وقد تكمن الأسباب في التنظيم الاجتماعي للعمل والتقسيم الجنسي للمهام والأدوار، وإنتاج وتوزيع الثورات، والاضطهاد السياسي، وتدهور الخلية الأسرية والبطالة، وإليها تنتمي النظريات النسائية التي تربط بين العنف واستمرار السيطرة الذكورية ضمن دائرة العلاقات الاجتماعية (عدوني، ٢٠١٣: ٧١).

نستخلص من هذه البيانات أن بطالة الذكور أعتى من بطالة الإناث، وتؤدي إلى انعكاسات انحرافية أشدّ وطأة. ففي دراسة سابقة قمنا بها عن الشباب والبطالة في ولاية بن عروس، تبيّن أن البطالة تدفع بـ ٦٧ بالمئة من الذكور العاطلين إلى التسكع، و٥٠ بالمئة إلى مطاردة الفتيات، و١٦,٤ بالمئة إلى إدمان المخدر، و١٤,٨ بالمئة إلى مُلازمة المقاهي. وأفضت الدراسة إلى أن الإناث المتخرّجات العاطلات يتعرّضن إلى ضُروب الانحراف بنِسَب متقاربة، باعتبار أن ٤٤,٢ بالمئة يُدمِنّ الخمر، و٣٦,٥ بالمئة يُدمِنّ المخدّر (الطويلي، ٢٠٠٣: ٩٢). وكانت بطالة الذكور هي المؤجج الحقيقي للثورة التونسية،

والسبب الأول الذي زعزع عرش السلطة، والسبب الأول في أي خلخلة للنظام الاجتماعي، وأية اضطرابات اجتماعية أو اقتصادية للبلاد، ولذلك فإن تقسيم البطالة في تناولها السوسيولوجي إلى نوعين مختلفين على أساس الجنس، يكون أكثر موضوعية وأكثر فائدة.

٥ ـ دروب التشغيل بحسب المحدّدات الاجتماعية التونسية

إن فتح أبواب التشغيل في تونس ليس متوقّفاً على الكفاءة الخبراتية أو العلمية، ولكن قد تكون هناك عوامل أخرى مُحدّدة لاختيار الشغّيل، مثل الرشوة أو الوساطة أو المحسوبية أو الميولات والرغبات الشخصية، وبالتالي فإن الثنائية تعليم/تشغيل لم تعُد على القدر المطلوب من الشفافية بحيث يقوم التعليم بدوره الوظائفي التقليدي المتمثل بإخراج الشباب الكفء والقادر على النهوض بمستوى الدولة، والقيام بالتنمية البشرية، وبحيث يقوم التشغيل بدوره التقليدي المتمثل باحتضان الخريجين بحسب كفاءاتهم، ومحاولة توفير الفرص التشغيلية الأكثر تنوّعاً.

وتسعى المنظومة التعليمية إلى القيام بدورها المتمثل بإفراز الرأسمال البشري المؤهل لدمجه في سوق الشغل بحسب الكفاءة والتخصّص، ومن المفترض أن تتم العملية التشغيلية وفق شروط تفاضلية يتم التمييز عبرها بين المترشحين إلى الوظيفة، ولكن الدرب إلى التشغيل صار محفوفاً بعوامل أخرى دخيلة أصبحت تحدد المسار التشغيلي، بحيث إن المؤهّل العلمي لم يعُد هو الفيَصل في عمليات الانتداب، وأصبح الحديث داخل المجتمع التونسي عن ظواهر اجتماعية سلبية تفشّت وأصبحت تتدخل في العملية التشغيلية مثل استعمال الوساطة أو تحكيم القرابة العائلية أو الجهويات في التشغيل.

ويتمثل المحدّد المعلن للتشغيل في تونس بكفاءة المترشح، وغالباً ما يكون الخطاب الحكومي الرسمي متحدّثاً عن الكفاءة والتجربة كمحدّد أساسي للانتداب، ثم اعتماد محدّدات أخرى، كالأقدمية في البطالة أو سن المترشح. ولكن تبقى هذه المحدّدات مقتصرة على كونها محدّدات معلنة، أما الأخرى الحقيقية فتتمثل وبالقرابة أو المصاهرة أو الرشوة.

وكانت هذه المحدّدات هي السائدة في عهد ما قبل الثورة، حيث أفرزت دراسة الدكتوراه التي قمنا بها سنة ٢٠٠٦ أن ٦٧ بالمئة من مجموع عيّنة البحث المتمثل بأربعمئة مبحوث كانوا ينتظرون الحصول على عمل عن طريق الوساطة أو الرشى. وهذا يثبت أن الأساليب غير الشرعية في عملية التمهين موجودة حقاً، وهي موجودة بشكل مؤثر وفعّال في نفوس الطلبة والخريجين (الطويلي، ٢٠١٠: ٢٩٥)، في حين ارتفعت اليوم، إثر الثورة، نسبة المبحوثين الذين يرون أن التشغيل من الصعب أن يكون عبر المسالك الرسمية، إلى ٨٠ بالمئة، وهو ما يشير إلى أن الثقة في مؤسسات الدولة، وبخاصة في ميدان التشغيل، قد زادت تدهوراً.

لذلك تعتبر محدّدات التشغيل طفيلية وغير علمية، فالكفاءة كانت ولا تزال المحدّد الأساسي للتشغيل عالمياً، ومن المفترض أن تكون هي المحدد الأساسي للتشغيل في بلادنا، وعلى الخبراء والاختصاصيين السوسيولوجيين أن يساهموا في تثمين محدّد الكفاءة وبلورته كأساس حقيقي للانتداب.

ولكن في صورة تساوي الكفاءة بين المترشحين، كيف يتم اختيار المحدّد الثانوي؟

فإذا كانت المحدّدات الثانوية التي تتحكّم في التشغيل في تونس تتمثل بالرشى والوساطات والعلاقات، ويمكن اعتبارها محدّدات رئيسية من منظور أغلبية المجتمع التونسي، وهذا بنسبة وصلت إلى ٦٠,٧ بالمئة بحسب عيّنة البحث في دراستنا هذه، فإنه يجب التعامل مع المسألة التشغيلية من منظور أن هناك مستويين للبطالة؛ مستوى ذكوري أشد وطأة وأكثر قابلية للانفجار، ومستوى أنثوي هو أكثر نعومة.

وقد تطرقنا إلى هذا الطرح في أطروحة الدكتوراه التي مسحت أربعمئة مبحوث، وكان متغيّر الجنس أساسياً في تناول المسألة التشغيلية، وتوصلنا إلى أن فكرة تقديم الذكور على الإناث في ما يتعلق بالتشغيل هي فكرة منطقية، باعتبار حاجة الرجل إلى الشغل أكثر من المرأة، وباعتبار أن ارتفاع نسبة العاملين من الرجال على حساب الإناث من شأنه أن يُفيد التوازن الاجتماعي باعتبار مبدأ القوامة الذي من شأنه أن يخوّل للذكر العامل إعالة أنثى، وبالتالي أن ينزع عنها صِفة البطالة. وعبر هذا المنطلق نستطيع أن ننقص من مجموع العاطلين فَرْدَيْن اثنين (الرجل وزوجته) عبر توفير وظيفة واحدة، ولو توفّرت وظيفة لأنثى نكون قد أنقصنا حسابياً فرداً واحداً من مجموع العاطلين، في حين أن الأزمة لم تُحل فعلياً حتى بالنسبة إلى تلك الأنثى العاملة التي لا تستطيع بناء مستقبلها الأسري في ظل توفّر أفواج من الشباب العاطل (الطويلي، ٢٠١٠: ٣٢٦).

ولا يشير هذا الطرح إلى عدم تشغيل الإناث، أو إلى منح الأولوية في التشغيل للذكور، وإنما إلى منح الأولوية للذكر في حالة تساوي الكفاءة، ولكن تبقى الكفاءة دائماً هي المقياس الحقيقي والأساسي في أي عملية انتداب، بيد أن الكفاءة تكون متساوية حين يتعلق الأمر بعدة مناظرات، فمثلاً مناظرة الكفاءة لأستاذية التعليم الثانوي، ينبري لها جميع المترشحين بشهادة الأستاذية. فهنا تتساوى الكفاءة عند جميع المترشحين، وذلك لحيازتهم على المؤهل العلمي ذاته. كما يمكن هنا اعتماد المحدد الثانوي الذي يحكمه متغيّر الجنس في عملية الانتداب.

خاتمة

اعتمد تناول الحكومات التونسية لموضوع التشغيل على مقاربات سياسية في معظم الأمر، يكون فيها الخطاب الرسمي ميّالاً إلى الحديث عن اعتماد مقاييس مضبوطة وعلمية، كالكفاءة أو الأقدمية في البطالة أو الخبرة، ولكن واقع الحال يتضمن جنوحاً كبيراً إلى الأساليب غير الرسمية في التشغيل، كما أن كلام الحكومات عن مقاييس علمية يبقى كلاماً عاماً، وذلك أن الحكومات التونسية، سواء التي سبقت الثورة أو التي تلتها، لم تعتمد البتّة على دراسات سوسيولوجية سايكوسوسيولوجية في تعاملها مع موضوع التشغيل، وبقيت المحدّدات المعتمدة للتشغيل هي ذاتها. أما المسارب التشغيلية الموازية من رشى وقرابات وغيرها، فظلّت هي المسيطرة على المشهد التشغيلي.

ويكمن الهدف في تقليص الفجوة التي تفصل بين موضوع التشغيل بسياساته وهياكله ومخطّطاته، والعلوم الإنسانية القادرة على تغيير معادلة التشغيل وأولوياته وفق ضوابط نفسية واجتماعية يتم تحديدها عبر دراسات علمية.

المراجع

ابن سوسان، جيرار وجورج لابيكا (٢٠٠٣). **معجم الماركسية النقدي**. بيروت: دار الفارابي، ودار محمد على الحامي للنشر.

«إحصائيات حول الوضع الأمني العام خلال سنة ٢٠١٢.» وزارة الداخلية التونسية.

الأحمر، المولدي (٢٠١١). **في الثورة: من منظور علم الاجتماع السياسي**. تونس: مطبعة آربرانت.

بلعربي، عائشة (١٩٩٠). **المرأة والسلطة**. ترجمة فاطمة الزهراء أوزرويل. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.

بوحديبة، عبد الوهاب (٢٠٠٠). **الجنسانية في الإسلام**. ترجمة محمد علي مقلد. تونس: سراس للنشر.

بورديو، بيير (٢٠٠٩). **الهيمنة الذكورية**. ترجمة سلمان قعفراني؛ مراجعة ماهر تريمش. بيروت: المنظمة العربية للترجمة.

الطويلي، الطيب (٢٠٠٣). «الشباب والبطالة في المجتمع التونسي: المجال الحضري بولاية بن عروس نموذجاً.» (بحث مقدّم لنيل شهادة الدراسات المعمقة في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس).

الطويلي، الطيب (٢٠١٠). «التعليم والتشغيل في تونس: دراسة ميدانية.» (أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس).

عدوني، عصام (٢٠١٣). «العنف والتمييز ضد المرأة في المغرب: مقاربة سوسيولوجية.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٦، العدد ٤١٣، تموز/يوليو.

المازقي، صالح (٢٠١١). **دعوة إلى فهم ثورة الكرامة**. تونس: الدار المتوسطية للنشر.

«المسح الوطني حول السكان والتشغيل لسنة ٢٠١١.» إحصائيات تونس (المعهد الوطني للإحصاء): ديسمبر ٢٠١٢.

موس، مارسيل (٢٠١١). **بحث في الهبة: شكل التبادل وعلّته في المجتمعات القديمة**. ترجمة المولدي الأحمر؛ مراجعة عروس الزبير. بيروت: المنظمة العربية للترجمة. (علوم إنسانية واجتماعية)

Cloyg, Clifford. C. (1988). *Sociological Methodology*. Washington, DC: American Sociological Association.

De Coster, Michel et François Pichault (1998), *Traité de Sociologie du travail*. 2ème éd. Bruxelles: De Boeck.

Durkheim, Emil (2013). *De la division du travail social*. 8ème éd. Paris: Presses Universitaires de France.

Grawitz, Madeleine (1996). *Méthodes des sciences sociales*. 10ème éd. Paris: Dalloz.

Jahoda, Marie, Hans Zeisel and Paul Lazarsfeld (1971 and 2009). *Marienthal: The Sociography of an Unemployed Community*. New York: Transaction Publishing.

Jahoda, Marie, Hans Zeisel and Paul Lazarsfeld (1981). *Les Chomeurs de Marienthal*. Préfece de Pierre Bourdieu. Paris: Editions de Minuit. (Documents)

Javeau, Claude (2001). *Leçons de sociologie*. Paris: Armand Colin.

Lakhoua, Fayçal (dir.) (2008-2009). «L'Insertion des jeunes diplômés et le rendement des investissements dans l'enseignement supérieur: Cas du Maroc et de la Tunisie.» FEMISE, <http://www.femise.org/PDF/ci2008/FEM33-24.pdf>.

Lazarsfeld, Paul (1932). «An Unemployed Village.» *Character and Personnality*: no. 1, Décembre.

Maruani, Margaret et Emmanuèle Reynaud (2004). *Sociologie de l'emploi*. Paris: La Découverte.

Maruani, Margaret (2011). *Travail et Emploi des femmes*. Paris: La Découverte.

Mauss, Marcel (1927). «Divisions et Proportions des divisions de la sociologie.» *Année Sociologique:* Nouvelle Série, no. 2.

Merton, Robert K. (1965). *Eléments de théorie et de méthode sociologique*. Paris: Plon.

Mouldi, Ben Ameur (2010). «Le Chômage des jeunes: Déterminants et caractéristiques.» République Tunisienne, Ministère du développement régional et de la planification, Institut tunisien de la compétitivité et des études quantitatives, <http://www.mdci.gov.tn/fileadmin/liste_ouvrages/etudepdf/itceq10_le_ch%c3%b4mage_des%20jeunes_ben-amor_mouldi_2012.pdf>.

Poulin-Simon, Lise et Diane Bellemare (1983). *Le Plein Emploi: Pourquoi?*. Montréal: Presses Université du Québec.

Voltaire (1759 and 1994). *Candide*. Paris: Flammarion.